الفصل التاسع

قطر تظهر على الخريطة عند تقاطع الطرق بين العرب والغرب

obeikandl.com

obeikandl.com

وظهر التخبط الداخلي في قطر بين الارتباط بالإسلام والتراث القبلي من جهة، وإجراءات التحديث والتنمية من جهة أخرى، في المحفل الدولي، حيث تأرجحت فيه قطر بين الاضطرار إلى الاندماج في الخط السياسي للعالمين العربي والإسلامي من ناحية، ومصالحها الحيوية المرتبطة بتوطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب. وكانت علاقات الشد والجذب بين هذين القطبين هي مفتاح السياسة الخارجية التي تبناها أمير قطر الحالي الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني.

وكانت جرأة السياسة القطرية وخصوصيتها، بفضل استعداد قادتها لكسر التابوهات والبديهيات، تلفت الانتباه بشدة إلى هذه الإمارة الصغيرة خلال العقد الأخير. بل إن هذه السياسة وضعت قطر في مركز العاصفة، بسبب العلاقات المثيرة للجدل التي أقامتها قطر مع كل اللاعبين الرئيسيين في الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل من جانب، وإيران وسوريا وحتى منظمات الإرهاب الإسلامي مثل حركة حماس من الجانب الثاني. وكان الخطاب الذي تم نشره عام ١٩٩٦ في مجلة «Meed»، على سبيل المثال، من بين المظاهر التي تعبر عن غضب دول أخرى في المنطقة من سلوك قطر، وأشير فيه إلى أن «الغزل القطري لإسرائيل وإيران والعراق يعد تناقضا من وجهة نظر جيران قطر في الخليج».

وبدا موقف قطر المستقل، في إطار علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي، واضحا قبل حرب الخليج الثانية، عام ٢٠٠٣، عندما حافظت على علاقات وطيدة مع العراق، التي كانت ما زالت تحت حكم صدام حسين. وأجرى قادة ومسؤولون قطريون في تلك الأيام زيارات متوالية إلى بغداد، وعملوا علنا على مساعدة العراق، التي كانت واقعة تحت وطأة العقوبات التي فرضت عليها تحت إشراف الأمم المتحدة. وأعادت قطر التذكير أيضا بضرورة الدفاع عن مصالح الكويت، والتي

تتضمن الإفراج عن أسرى الكويت الذين كانوا ما زالوا موجودين في العراق منذ احتلالها للكويت عام ١٩٩٠، ولكن هذا السلوك القطري كان يثير استياء الولايات المتحدة الأمريكية وبعض شقيقاتها في الخليج، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

وكان الخط الثاني المثير للجدل في سياسة قطر وما زال بارزا هو علاقاتها الوطيدة مع إيران، والتي تحرص عليها بشدة، رغم التهديدات الإيديولوجية والعسكرية التي تشكلها إيران أمام دول الخليج. وكانت التجربة القطرية في التعايش مع إيران واضحة في الزيارات المتوالية التي يجريها مسؤولو قطر إلى طهران، وتصريحاتهم التي يدلون بها، ومن ذلك على سبيل المثال وزير الخارجية القطري الذي قال في مؤتمر صحفي في مارس عام ١٩٩٧: «إيران هي جارة كبرى ولقطر حدود مشتركة معها، وينبغي على قطر الحفاظ على علاقات طبيعية معها بكل ما تعنيه الكلمة». وقام الأمير القطري أيضا وبشكل علني بدفع الولايات المتحدة إلى تحسين علاقاتها مع إيران، عبر إشارته إلى أن إجراء حوار مع إيران سوف يؤدي إلى نتائج طيبة أكثر من ناحية الولايات المتحدة الأمريكية. وبموجب هذه السياسة، ورغم ما يمثله الأمر من حساسية شديدة، قامت قطر في ديسمبر ٢٠٠٧ بدعوة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى مؤتمر القمة الذي عقد في الدوحة لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي يضم في عضويته كلا من قطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وسلطنة عمان، والبحرين. وبدت هذه الخطوة بنظر الإيرانيين كشق طريق ونقطة تحول في العلاقات مع دول المنطقة، واستغل أحمدي نجاد خطابه كي يدعو إلى توطيد التعاون العسكري والاقتصادي بين دول المنطقة والتصدي لأي تدخل خارجي في الخليج العربي، وكان ذلك في الفترة التي كانت إيران واقعة

فيها تحت ضغط دولي متزايد بسبب برنامجها النووي ودعمها للإرهاب.

وعن طريق سياستها تمكنت قطر من أن تخلق لنفسها شخصية دول ديناميكية تقف في مركز الأحداث السياسية بالشرق الأوسط، رغم حجمها الصغير. ومن أجل ذلك قامت القيادة القطرية بتطوير قدراتها الدبلوماسية، التي انعكست في صورة نشاط مكثف في المحافل العربية والإسلامية، وكذلك في تنفيذ مهام وساطة حساسة جدا بين دول إسلامية وعربية، ومن ذلك على سبيل المثال جهود وساطتها بين بريطانيا وإيران في شهر أبريل ٢٠٠٧، من أجل الإفراج عن ١٥ جنديا بريطانيا اختطفهم الإيرانيون بالقرب من شواطئ العراق. ومنذ أن نسجت علاقاتها مع إسرائيل، حاولت قطر عدة مرات الاضطلاع بمهام وساطة في الصراع الإسرائيلي العربي. على سبيل المثال، في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٧ شهد مقر الأمم المتحدة في نيويورك عقد لقاء علني بين أمير قطر ووزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، بحثا خلاله عملية السلام. وفي نهاية نوفمبر ٢٠٠٧ التقى رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري حمد بن جاسم آل ثاني مع الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق، ووفقا للتقارير التي نشرتها وسائل الإعلام عن اللقاء بحث الاثنان مشاركة سوريا في مؤتمر السلام مع إسرائيل الذي عقد في «أنابوليس».

ويعتمد منهج قطر في الأساس على معطيات سياسية أمنية تعترف بكونها دولة صغيرة ومكشوفة، تقع في قلب منطقة مليئة بالمشاكل، وإن لفت الانتباه العالمي إليها ضروري للحفاظ على أهم مصالحها الرئيسية. وتأمل أن تكون الأضواء المسلطة باتجاهها بفضل نشاطها على الساحة الشرق الأوسطية، بمثابة ضمانة لمنع تنامي أية أفكار شيطانية في عقول أي أعداء محتملين بالهجوم عليها، خاصة أولئك الذين قد تلعب بعيونهم الموارد الطبيعية الضخمة الموجودة في الأراضي القطرية. ومع ذلك،

وباستثناء الأسباب السياسية والأمنية، كانت جهود قطر تستهدف أيضا ضمان استمرار نمو وتنمية خططها الاقتصادية الطموحة، وبالأساس إثارة انتباه كبريات الشركات متعددة الجنسيات للدخول في مشروعات بمجال النفط والغاز الطبيعي. وكان خروج هذه المشروعات إلى حيز التنفيذ، خاصة تلك التي في مجال الغاز الطبيعي، الذي تحول إلى القوة الدافعة لاقتصاد الإمارة، يتطلب استثمارات هائلة ومضمونة على المدى البعيد من شركاء وراء البحار.

وظهور قطر كدولة تقف على جبهة الأحداث في الشرق الأوسط يجعل من الأهمية العليا إبراز المميزات النسبية لتلك الإمارة.

وعلى هذه الخلفية. ورغم اختلاف الآراء حول القضايا الرئيسية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، تلك القوة العظمى، صاحبة التأثير الرئيسي في الخليج العربي، تستخدم دعامة طموح قطر نحو الاستقلال السياسي، من أجل الدفاع عنها وقت الشدة، ومن أجل ضمان استقرارها واستمرار ازدهارها. وبدون جيش قوي أو حلفاء طبيعيين وأقوياء بين دول المنطقة، تبدو قطر مرتبطة تماما تقريبا تحت مظلة الدفاع الأمريكية من أجل ضمان أمنها في مواجهة المخاطر والتهديدات القائمة. ويتسق هذا الارتباط مع التاريخ الطويل للعلاقات الأمنية الوثيقة بين قطر والعالم الغربي. وفي الواقع شغلت الولايات المتحدة الأمريكية الدور الذي كانت تلعبه بريطانيا منذ أن وقعته معها قبيلة آل ثاني على أول اتفاق للحماية، في القرن التاسع عشر. وما زالت هناك آثار باقية لهذا الاتفاق في قطر حتى اليوم، وبالأساس فيما يتعلق بالتأهيل العسكري الذي اجتازه الأمير وكبار المسؤولين في الحكم القطري في أكاديمية «ساندهيرست» العسكرية البريطانية.

وبدا الدعم الأمريكي ضروريا وحيويا عند بدء تبلور علاقات قطر مع إسرائيل،

في مواجهة الضغوط التي تعرضت لها الدوحة من جانب دول عربية عارضت هذه العلاقات، وعلى رأسها سوريا والمملكة العربية السعودية ومصر أيضا. ويمكن ملاحظة إشارة على ذلك في مقابلة تليفزيونية مع وزير الخارجية القطري في شهر أبريل ١٩٩٦، بعد أيام قليلة من التوقيع على مذكرة التفاهم المشترك مع إسرائيل، بشأن فتح متبادل لمكاتب التمثيل الدبلوماسي بين الجانبين، إذ قال: «إن السلام اليوم هدف عالمي، والقوة التي تدفع باتجاهه هي الولايات المتحدة الأمريكية»، وأضاف: «ولقطر مصالح تربطها بالولايات المتحدة».

وفي السنوات الأخيرة، أصبحت هذه العلاقات بالنسبة للولايات المتحدة ذات أهمية كبيرة، تزيد عن أهميتها لقطر، خاصة عند التعامل مع مساعي إيران للتحول إلى قوة إقليمية، عن طريق تطوير قدراتها في المجال النووي والصواريخ بعيدة المدى، حيث تم اعتبار هذه المساعي تهديدا وجوديا لدول الخليج العربي. وفي ظل هذا التهديد أصبح الوجود الأمريكي ذو أهمية إستراتيجية للحفاظ على الاستقرار في الخليج العربي وضمان ضخ النفط والغاز المستخرج من المنطقة إلى السوق العالمي. وزاد الارتباط بين الولايات المتحدة وأمن الخليج في ظل غياب آلية عربية عربية قادرة على ضمان أمن دول الخليج الصغيرة والمكشوفة أمام التهديدات الإيرانية، وكذلك انعدام الثقة بين الدول العربية أنفسها. وبرز هذا الأمر بوضوح شديد في عجز الدول العربية عن منع احتلال الكويت على يد العراق عام ١٩٩٠، والاحتياج إلى تدخل ائتلاف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير الكويت من الاحتلال في حرب الخليج الأولى. وفي ضوء ذلك، وعلى الرغم من محاولات قطر المتتالية للحفاظ على علاقات طيبة مع إيران، يعلم قادة قطر أنه بدون الدعم الأمريكي لا توجد أية ضمانة لتأمين مستقبل البلاد. وقد عبر وزير الخارجية

القطري عن ذلك في مؤتمر صحفي عقد في شهر مارس ١٩٩٧، عندما أجاب على سؤال بشأن وجود الطائرات الأمريكية في قطر، إذ أقر بوجود تعاون عسكري وطيد بين الدولتين، وأكد أن «دولة صغيرة كقطر تحتاج لمتطلبات وأمور تتوافر لحليف استراتيجي من هذا النوع»

وتبين هذه الأمور طبيعة السياسة التي تبناها الأمير الجديد بشأن توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تم ترجمتها على الأرض بتطور واضح على صعيد العلاقات الأمنية بين الدولتين. وجاء في هذا السياق أيضا وفي إطار إعادة انتشار وتوزيع القوات لعسكرية الأمريكية في الخليج، أن زادت أعداد القوات الأمريكية المتمركزة في قطر بشكل واضح. وفي السياق أيضا أنشئت قواعد عسكرية أمريكية على أرض الإمارة – وعلى رأسها قاعدة كبيرة ومتطورة للقوات الجوية الأمريكية في قلب الصحراء، وقاعدة أخرى لتجميع وتخزين مستلزمات الجيش الأمريكي. وعشية الحرب في العراق عام ٢٠٠٣ بدأ صعود تدريجي إضافي في التعاون بين قطر والولايات المتحدة، عقب نقل قيادة CENTCOM (القيادة المركزية الأمريكية المسؤولة عن العمليات العسكرية في الشرق الأوسط) إلى قاعدة «السيلية» التي تقع على طرف العاصمة الدوحة، والتي أديرت منها الحرب في العراق ضد نظام صدام حسين. وقد أبرزت هذه الخطوة بشدة، على المستوى الدولي، درجة التعاون بين قطر والولايات المتحدة الأمريكية، عندما شاهد ملايين الناس في مختلف أنحاء العالم، عبر شاشات التليفزيون، صور التي بثت لهم من مركز القيادة في قطر، وشاهدوا الإجراءات والأحداث اليومية للحرب التي تديرها الولايات المتحدة من قطر.

وجاء نقل قوات الجيش الأمريكي إلى قطر ليؤكد الوضع المتغير في مواجهة

التحديات التي تعترض طريق التنمية بمنطقة الخليج العربي، بعد إخراج أغلب القوات الأمريكية من المملكة العربية السعودية، في أعقاب إعلان الرياض عن عدم السماح لقوات الجيش الأمريكي بالعمل من الأراضي السعودية للهجوم على العراق. وعلى المدى المنظور من المتوقع أن يكون لذلك تداعيات بعيدة المدى على استمرار تواجد القوات الأمريكية في منطقة الخليج. ووراء الموقف السعودي يقف الضغط الداخلي المتزايد ضد تواجد القوات الأمريكية على أرض المملكة، على خلفية تحركات وأنشطة عناصر متطرفة معارضة للحكم السعودي، تابعة لمدرسة أسامة بن لادن، حيث ترى هذه العناصر في هذا الوجود «احتلالا أمريكيا لأرض إسلامية مقدسة». وتمت ترجمة هذه المعارضة إلى عمليات إرهابية عديدة ضد القوات الأمريكية في السعودية، ومن بينها تفجير مساكن جنود القاعدة الأمريكية في الظهران عام ١٩٩٦، والتي لقي فيها ١٩ جنديا أمريكيا مصرعهم. وإزاء هذا الموقف السعودي، يمكن تقدير أهمية القواعد الأمريكية في قطر، إلى جانب القواعد الأخرى الموجودة في بقية الإمارات الصغيرة بالخليج العربي – في البحرين وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة – وسوف تزداد أهمية هذه القواعد مستقبلا.

يشكل النمو الواضح للعلاقات الأمنية بين قطر والولايات المتحدة الأمريكية أحد جانبي العملة فقط، أما الجانب الثاني فهو التحول الكبير في تنمية العلاقات الاقتصادية بين الدولتين. ويتضح الأمر أولا وقبل أي شيء في تزايد مشاركة الشركات متعددة الجنسيات، التي يعج سجلها بالولايات المتحدة الأمريكية، في تنمية حقول النفط والغاز في قطر، إذ انضمت هذه الشركات إلى النشاط العميق القائم للتكتلات اليابانية والفرنسية والبريطانية في مجال الطاقة. وفي السنوات الأخيرة تزايدت استثمارات كبرى شركات الطاقة الأمريكية – مثل MOBIL

وOCCIDENTAL – في مشروعات ضخمة بمجال الغاز الطبيعي، الذي بات يشكل الدعامة المركزية للاقتصاد القطري. ويوجد هنا تلاقي مصالح واضحة بين قطر والولايات المتحدة الأمريكية. وبالنسبة لواشنطن هناك أهمية كبيرة لتواجدها في قطر، في ضوء المكانة المركزية التي تشغلها مصادر الطاقة الموجودة في الخليج العربي، في منظومة الاقتصاد العالمي. وبالنسبة لقطر فان التعاون مع الولايات المتحدة في هذا المجال يوفر ضمانة إضافية للمظلة الأمنية الأمريكية، كما يعد حافزا لاجتذاب الاستثمارات الضخمة والتكنولوجيا المتقدمة إلى لمشروعات الجاري تنفيذها في مجال الغاز الطبيعي.

ويضاف إلى ذلك أنه في أعقاب الاستثمارات الكبيرة في صناعات النفط والغاز، اكتشفت شركات أمريكية كبرى في مجالات أخرى الفرص الاستثمارية الكبرى الكامنة في قطر، مثل شركات الهندسة والبناء والاتصالات والسلع الاستهلاكية، كنتيجة لانجذاب الكثيرين في قطر إلى الثقافة الاقتصادية الأمريكية ونمط الحياة المميز لها، كما في بقية دول الخليج. وكان أبرز مثال لوجود ثقافة الاستهلاك الأمريكية في كل مناحي الحياة في الدوحة تقريبا: السيارة الأمريكية الفاخرة التي تجوب الشوارع، وإعلانات النيون الضخمة التي تعلن عن شركات أمريكية عالمية معروفة مثل «كوكا كولا»، و«ميكروسوفت»، وسلاسل المطاعم الأمريكية الشهيرة مثل «ماكدونالدز» و «بيتزا هات»، المنتشرة في المراكز التجارية الموجودة بكل أنحاء المدينة.

وتقوم العلاقات بين قطر والولايات المتحدة الأمريكية على دمج الأعباء الأمنية والمصالح الاقتصادية المشتركة. وفي ضوء ذلك يمكن فهم معدل النمو السريع للعلاقات بالنسبة لدول أخرى في الشرق الأوسط والخليج العربي. ومع ذلك، فإلى

جانب العوامل القوية التي تدفع باتجاه التعاون لتوفير احتياجات الإمارة، توجد في قطر قوى رجعية معارضة لا يمكن تجاهلها أو إلغاؤها، وتجهر بعدائها للولايات المتحدة الأمريكية. وتنبع هذه المعارضة للوجود الأمريكي من عدة أسباب. وينبع السبب الرئيسي من خشية أن يؤدي توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغلغل المؤثرات الغربية، التي تتناقض مع قيم الحضارة والثقافة المحلية التقليدية. وفي نفس الوقت هناك دوائر تدعي أن الوجود الأمريكي في الخليج يستهدف بالأساس السيطرة على المصادر الطبيعية للنفط والغاز. وفوق كل ذلك يبرز تخوف الكثيرين من عدم توازن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والقول بأنها تنتهج خطا معاديا أكثر من اللازم تجاه دول عربية معينة، وإنها تميل إلى جانب إسرائيل على حساب الفلسطينيين.

وبرز الانتقاد الموجه للسياسة الأمريكية بصفة خاصة أثناء الأزمة المستمرة في العراق طوال سنوات التسعينات من القرن العشرين، عندما شكك الكثير من المواطنين في الدول العربية في الأسباب والعوامل التي تقف وراء المساعي الأمريكية لإسقاط حكم صدام حسين، وقالوا إنهم يستشرفون خطا عدوانيا من جانب الولايات المتحدة ضد العالم العربي. وفي أثناء خدمتي بقطر، في أوائل عام ١٩٩٨، تعرضت لذروة مثل هذه المشاعر، عندما نظمت السفارة الأمريكية في الدوحة ندوة تحت عنوان «الأزمة الحالية في العراق» بمشاركة مسؤولين حكوميين قطريين، وصحفيين ومفكرين.

وبمناسبة هذا الحدث وصل إلى الدوحة مسؤول رفيع المستوى من وزارة الخارجية الأمريكية، هو «ديفيد نيوتون»، لكي يشرح أبعاد السياسة الأمريكية في العراق، وكان قد عمل في الماضي كسفير للولايات المتحدة الأمريكية في العراق،

وبذل الكثير من الجهد كي يثبت للمشاركين في الندوة أضرار استمرار نظام حكم صدام حسين، والأهوال التي سببها للشعب العراقي، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الأقلية الكردية، ولكن كان واضحا أن كلماته سقطت على آذان صماء! ففور انتهائه من كلمته، تسابق الجميع في حماسة لمهاجمته، سواء الأكاديميين أو الصحفيين القطريين. الذين اتهموا الولايات المتحدة الأمريكية بالكيل بمكيالين عند معالجتها لملفي العراق وإسرائيل.

ومن بين أولئك الذي وجهوا نقدا لاذعا لسياسة الولايات المتحدة، الدكتور محمد صالح المسفر، أستاذ العلوم السياسية بجامعة قطر، الذي حظي بتصفيق حاد وهتافات حماسية مؤيدة من جانب الجمهور بعد أن تساءل في اندهاش عن سبب عدم فعل الولايات المتحدة الأمريكية أي شيء مع إسرائيل، «عندما استخدمت القنابل العنقودية والرصاص دمدم (الانشطاري والمحرم دوليا) ضد الفلسطينيين واللبنانيين وحتى مع في حربها مع مصر». وربط متحدثون آخرون، مع المسفر، بشكل مباشر بين العمليات العسكرية في العراق وهجمات القوات الجوية الإسرائيلية على لبنان التي وقعت في نفس اليوم. ورغم كل محاولات المبعوث الأمريكي للرد على منتقديه، عبر التأكيد على وحشية نظام صدام حسين، تحولت الجلسة بسرعة إلى انتقادات ثاقبة ولاذعة ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، عندما أعرب كثير من المشاركين عن غضبهم على الولايات المتحدة الأمريكية لأنها لم تبذل ما يكفي من الجهد لتفهم مشاعر العالم العربي.

وأوضح هذا الحدث مدى المعارضة السائدة في الشارع لعام بدول الخليج العربي تجاه سياسة

الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تزايدت هذه المعارضة في السنوات التالية بعد

ذلك أيضا. وتحمل هذه النفوس في مكنونها استفزازا وتحديا دائما بسبب الوجود العسكري الأمريكي المتزايد على أرض قطر. وهناك تداعيات عملية لذلك على النشاط الأمريكي، فرغم المبررات الأمنية التي تقف وراء نقل جزء من قوات الجيش الأمريكي من المملكة العربية السعودية إلى قطر المجاورة، إلا أن الدفاع عن هذه القوات على أرض قطر يجري في واقع أكثر تعقيدا، في ظل تزايد مساحة البيئة المعادية لهذه القوات. ونتيجة لذلك، فإنهم في قطر أيضا يحرصون على عدم ظهور جنود الولايات المتحدة بشكل بارز، أي الحفاظ على مستوى منخفض من الظهور. فلا أحد يشاهدهم تقريبا خارج حدود المدينة ويظلون بقواعدهم قدر الإمكان، حيث يتوافر لهم هناك كل ما يحتاجونه.

ويفرض هذا الواقع مأزقا ليس سهلا على الولايات المتحدة الأمريكية وقطر ودول أخرى في شبه الجزيرة العربية. فمن ناحية، يعتمد الوجود الأمني الأمريكي على مصالح مشتركة، وهو مطلوب لمواجهة التهديدات الخارجية المتزايدة. ومن ناحية أخرى، يتزايد الانتقاد الداخلي ضد قادة دول الخليج الصغيرة، الذين يوجهون اتهامات بأنهم يسمحون بموطئ قدم للأمريكيين في قلب الخليج، ويساعدون بذلك الولايات المتحدة في الدفاع عن مصالحها، الأمر الذي يضع علامات استفهام حول إمكانية بقاء القوات الأمريكية لفترة طويلة، خاصة في ظل تربص منظمات الإرهاب الإسلامي المتطرف، والتي تبادر إلى تنفيذ تفجيرات ضد الجيش الأمريكي، وتنظر إليه باعتباره «جيش الكفار المؤيد لإسرائيل والساعي لتسيطرة على موارد النفط في المنطقة».

ويشرح هذا المأزق بدرجة كبيرة سبب الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة على إسرائيل من أجل إحراز تقدم لحل القضية الفلسطينية، التي تعد حجر ارتكاز

يعرقل توطيد الائتلاف مع أنظمة الحكم العربية البرجماتية في مواجهة التطرف المتزايد في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، فإن أنظمة الحكم في دول الخليج الصغيرة، ترى بلا شك أنه على الرغم من كل الضغوط، يعد استمرار تواجد القوات الأمريكية في المنطقة أمرا ضروريا لبقائهم على عروشهم في الوضع الحالي. وبشكل مجازي، كما قال لي دبلوماسي عربي ذات مرة، تبدو الولايات المتحدة الأمريكية كعملاق جاء من خارج الحي ويشكل تهديدا على السكان، ولهذا فإن دول الخليج الصغيرة المكشوفة أمام المخاطر تفضل أن تكون بمثابة أصدقاء لهذا العملاق كي يدافع عنها من قوى إقليمية مثل إيران، التي قد تهدد استقلال هذه الدول.

وإذا كانت هذه الصورة المجازية تساعدنا في إدراك منظومة العلاقات المركبة بين الولايات المتحدة ودول الخليج، فإن رؤية الصورة الكاملة تتطلب أن نضع في الاعتبار هيكل أنظمة الحكم الملكية الاستبدادية التي تحكم هذه الدول، والتحولات الاجتماعية التي تحدث داخلها. ومن الصعوبات التي تواجه الأمريكيين، بدرجة كبيرة، التوترات الداخلية في دول الخليج، التي تعبر عن فجوات واضحة بشدة على عدة مستويات، مثل: ما يعتبر مصلحة لأنظمة الحكم في هذه الدول مقابل ما يعتبر مصلحة للشعب كله؛ وبين الاضطرار القائم على صعيد الآليات، واضطرار دول صغيرة تتعرض لهجوم من قوى عظمى عسكرية، إلى تبني سياسة برجماتية، وبين الطموح المنتشر بين العامة باتجاه التضامن العربي والإسلامي؛ وبين القوى التي تدفع باتجاه التحديث وأولئك الذين يطالبون بالتمسك بالتراث والتقاليد؛ وبين من يدركون أن المطلوب إجراء إصلاح داخلي عميق في المنطقة وأولئك الذين يعتقدون أن الإصلاح ليس سوى ثغرة لتمرير التأثيرات الخارجية التي قد تزعزع أو تدمر الثقافة المحلية.

وهذا تجسيد إضافي للوضع الحساس الذي تقبع فيه أنظمة الحكم في دول الخليج، ولذلك سعت الإدارة الأمريكية إلى رفع راية الحاجة إلى تشجيع التحول الديمقراطي والإصلاحات الداخلية في دول المنطقة. ومن هذا البعد يمكن أيضا رؤية سياسة القيادة القطرية، التي استهدفت تحقيق انفتاح أكبر على الأصعدة السياسية والاقتصادية والإعلامية وكذلك وضع برنامج يومي خاص بشأن العلاقات الخارجية للإمارة، والتي عبرت عن نفسها في دفع العلاقات مع إسرائيل. ولكن يبدو أن هذه الخطوات لم تنجح حتى الآن في تحقيق التغيير المطلوب في الرأي العام بشأن الوجود الأمريكي، وتزيد الإصلاحات الداخلية من شدة معارضة العناصر المحافظة لتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي يرى الكثيرون أنها تحاول فرض تغييرات من الخارج على نمط الحياة التقليدية، لا تتسق مع مصالح العالم العربي أو القيم الإسلامية. ومن وراء ذلك، وبشكل متناقض، تم استغلال الانفتاح الإعلامي النسبي وتوسيع حدود حرية التعبير في أعقاب الإصلاحات الداخلية، لعرض مواقف متطرفة ومحافظة، هاجمت التأثير الغربي على مواطني الإمارة، وأحيانا أيضا كان الأمر يصل إلى حد التحريض ضد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وضد سياستها في الشرق الأوسط. وبرز الأمر بوضوح في شدة المشاعر المعادية للأمريكيين الآن في قطاعات عريضة من السكان المحليين.

ونتيجة لذلك، وبينما تقف المصالح السياسية والأمنية وراء رغبة نظام الحكم القطري في استمرار توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة، تقف العناصر المعارضة للوجود الأمريكي على الجانب الآخر وتزداد قوتها، وترى أن هذا الوجود يشكل كل الخطر الذي يقف عند أعتاب المنطقة. وتهدد هذه الثغرات الكبيرة بسحب

السجادة من تحت الطموح القائم لوضع برنامج يومي مشترك في مواجهة التهديدات القائمة، وعلى رأسها التهديد الإيراني، وفي وضوء ذلك يمكن التقدير بأن الكلمة الأخيرة في منظومة العلاقات المركبة بين قطر والولايات المتحدة لم تقال حتى الآن. ويوضح ذلك أيضا سبب التوترات التي تثار من حين لآخر بين قطر والولايات المتحدة على خلفية اختلاف الآراء بشأن السياسة المطلوب اتباعها مع إيران، أو بسبب محتوى بث قناة الجزيرة الفضائية. ومن المفهوم طبعا أن التطورات المستقبلية في سياسة قطر ستؤثر بشكل حاسم على استمرار تنمية العلاقات مع إسرائيل.

قنوات مفتوحة بكل ثمن – من إسرائيل وحتى حماس

بنفس الدرجة التي لا تبقى عليها العلاقات بين قطر والولايات المتحدة دائما على ما يرام، تعرضت هذه العلاقات في السنوات الأخيرة للخطر أكثر من مرة مع تزايد الاحتكاكات مع لاعبين مركزيين في العالم العربي وأيضا مع جيرانها القريبين في شبه الجزيرة العربية. وأصبح مطلوبا من قطر السير على حبل رفيع في علاقاتها مع القوى الإقليمية الرئيسية بسبب التراث المشترك الذي يربطها بصورة طبيعية مع شقيقاتها في الخليج، وكذلك لكونها دولة صغيرة في قلب منطقة تعج بالمخاطر.

وأثيرت الكثير من المشاكل في علاقات قطر مع دول أخرى في محيطها لأسباب كثيرة ومتنوعة. وكان أساس أكثر من مشكلة راجعا إلى مخلفات الماضي والتاريخ، مثل الخلاف الحدودي الإقليمي مع البحرين. وأحيانا كانت هناك خلافات شخصية في الخلفية بين قادة قطر وقادة دول مجاورة، وأحيانا يثار الغضب بسبب برنامج تبثه قناة الجزيرة، التي توجه نقدا مباشرا للنظام الحاكم في دولة عربية أخرى. وتمثل التوترات التي اندلعت لشهور في العلاقات مع المملكة العربية

السعودية مثالا صارخا لهذا النوع من الخلافات. وبسبب القرب الجغرافي والتراث السني الوهابي المشترك والاختلافات الواضحة في معدلات النمو بين الدولتين، تتعامل السعودية مع قطر إلى حد كبير باعتبارها حيا صغيرا يقع على أطراف المملكة، وتتوقع من قطر أن تحافظ على وحدة الصف معها. وبسبب ذلك وجدت السعودية صعوبة شديدة في قبول الاستقلالية الزائدة التي أبدتها الإمارة الصغيرة في عدد من الملفات الداخلية والخارجية. وينبغي أن نضيف إلى ذلك أيضا التوتر الشخصي بين بيت آل سعود وقبيلة آل ثاني، وهو التوتر الذي زاد منذ تزايد اتهامات المحيطين بالأمير للسعودية بأنها مولت محاولة انقلاب فاشل في قطر، كان يستهدف إعادة الأمير السابق إلى كرسي الحكم.

واندلع خلاف جوهري بين قطر والسعودية، وكذلك مع دول عربية أخرى، على رأسها سوريا ومصر، نتيجة لقرار الدوحة إقامة علاقات مع إسرائيل. فقد رأت هذه الدول أن قرار قطر بدفع التطبيع مع إسرائيل قرار متسرع ومتهور للغاية، طالما لم يتحقق السلام الشامل في الشرق الأوسط، وزادت هذه الدول من انتقاداتها في فترات الانتكاسات الطويلة على المسار السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين.

وكان هناك نموذج بارز لذلك بصفة خاصة عندما نجحت قطر، بعد جهود مكثفة ورغم تواضع مستواها، للفوز باستضافة مؤتمر القمة لقادة الدول الإسلامية الذي عقد في نوفمبر ٢٠٠٠. وعقدت القمة بعد أقل من شهرين من اندلاع الانتفاضة الثانية – التي أدت إلى قطع العلاقات التي أقامتها سلطنة عمان والمغرب وتونس مع إسرائيل – وكانت قطر واقعة تحت ضغط شديد من جانب بعض دول المنطقة لدفعها إلى قطع علاقاتها أيضا مع إسرائيل. وفي ذلك دعى وزير الخارجية السوري فاروق الشرع بوضوح إلى إغلاق مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في

الدوحة قبل افتتاح المؤتمر، بل واقترح أيضا في تلك المناسبة أن يتغير اسم القمة الإسلامية في الدوحة إلى «قمة انتفضة الأقصى». وبنفس الروح عبر زعيم حزب الله حسن نصر الله، الذي طالب قصر بقطع علاقاتها مع إسرائيل، وقال: إن قطر إذا أصرت على استمرار علاقاتها مع إسرائيل فلا بد من نقل قمة الدول الإسلامية إلى مكان آخر.

ووجدت قطر نفسها آنذاك في موقف معقد للغاية. فمن ناحية كانت مهتمة جدا بانعقاد هذه القمة الرفيعة على أرضها، بسبب دعمها لمكانتها الدولية، ولأنه كان من المتوقع بعدها تعيين قطر رئيسة لمنظمة المؤتمر الإسلامي OIC لمدة ٣ سنوات، حتى انعقاد القمة القادمة للمنظمة. ومن ناحية أخرى، تزايدت عليها الضغوط الواقعة عليها بسبب علاقاتها مع إسرائيل. وقبل أيام من افتتاح المؤتمر انضمت المملكة العربية السعودية إلى الدول التي هددت بمقاطعة المؤتمر. وهددت عدة دول عربية بخفض مستوى تمثيلها في المؤتمر إذا لم تغلق قطر مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي الموجود في الدوحة، وهذه الدول هي: البحرين، الكويت، تونس، المغرب والجزائر. وبعد كل هذا الضغط أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية أنه «استجابة لقادة الدول المشاركة وانطلاقا من التضامن الإسلامي، قررت قطر إغلاق مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في الدوحة». وجاء هذا القرار ليتيح انعقاد قمة الدول الإسلامية في الدوحة وليقلل الضغط الواقع على قطر بسبب علاقاتها مع إسرائيل، لفترة معينة.

وفي الواقع، ورغم إعلان المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية، ظل مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في الدوحة مفتوحا بعد القمة الإسلامية، وحظيت قطر بكلمات تأييد وتشجيع من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، الذي أشاد بالأمير

لقدرته على مواجهة الضغوط التي تعرضت لها دولته وعلى «الشجاعة والحكمة التي أبداها في الحفاظ على قناة الاتصال هذه في توقيت حاسم، في ظل بذل جهود لوضع حد للعنف والعودة إلى مسار السلام». ولكن الأحداث المحيطة بالمؤتمر بينت حجم التناقض بين سياسة قطر، وجهودها البارزة التي كان عليها استثمارها في علاقاتها مع دول عربية وإسلامية أخرى من أجل الاعتدال وكي تظل جافة تحت مطر الانتقادات الواقع عليها. وفي ضوء الجهود المتواصلة لبلورة نهج بديل لسياسات كثير من الدول العربية، المعارضة إيديولوجيا لأي بادرة تطبيع مع «الكيان الصهيوني» قبل حل كل المشاكل العالقة في الصراع الإسرائيلي العربي، كان استعداد قطر لدفع الثمن من أجل الحفاظ على وجود قنوات مفتوحة مع إسرائيل في أصعب الفترات ظاهرة خاصة ولافتة في منطقتنا. وفي المقابل، هناك بعد آخر في استعداد قطر للسير على حبل رفيع من أجل تنفيذ سياستها المستقلة يتمثل في العلاقة التي تقيمها مع منظمات المعارضة الإسلامية في جميع أنحاء العالم. وهناك مثال بارز لذلك يتمثل التوتر الشديد الذي شهدته العلاقات بين روسيا وقطر، بعد أن منحت الدوحة حق اللجوء السياسي إلى «سليم خان ياندربايف»، أحد قادة الانفصاليين الشيشان المسلمين منذ منتصف سنوات التسعينات من القرن العشرين. ونبع الغضب الروسي من كون ياندربايف متهما من جانب أجهزة الأمن الروسية بأنه المسؤول المباشر عن تفجير مسرح موسكو في أكتوبر ٢٠٠٢، الذي لقي فيه ١٥٠ شخصا مصرعهم خلال عملية لإنقاذ مئات الرهائن الذين احتجزهم الإرهابيون. واعتمد الاتهام على مكالمة هاتفية مع الخاطفين أثناء تنفيذ العملية في مسرح موسكو، يقول الروس إن ياندربايف أجراها من مقر إقامته بقطر، واعتمد الاتهام أيضا على حقيقة استخدام الخاطفين الشيشان في موسكو لقناة الجزيرة القطرية لبث دعايتهم وبياناتهم.

وحدث تدهور آخر في العلاقات بين روسيا وقطر مطلع العام ٢٠٠٤ بعد أن ألقت السلطات القطرية القبض على عميلين للاستخبارات الروسية وحاكمتهم بتهمة اغتيال ياندربابيف على حدود مدينة الدوحة. واحتدم الوضع بعد إصدار المحكمة القطرية حكمها الذي قالت فيه إن اغتيال ياندربابيف تم بدعم من القيادة الروسية وتم التنسيق فيه بين موسكو والسفارة الروسية في قطر. ووصلت الحرب الكلامية بين الدولتين إلى نهايتها فقط في شهر ديسمبر من نفس العام، بعد نقل المواطنين الروسيين اللذين صدر ضدهما حكم بالسجن المؤبد، على متن طائرة روسية إلى روسيا، بموجب اتفاق ثنائي، بأن يقضيا هناك بقية فترة سجنهما «قدر الإمكان».

وأثارت هذه القضية غضب روسيا شديدا بسبب علاقات قطر مع المتمردين الشيشانيين، وتبرز استعداد القيادة القطرية للمخاطرة بإغضاب دول عظمى بل وتوتر علاقاتها معها حتى النهاية من أجل الاستمرار في الحفاظ على علاقاتها المثيرة للجدل مع عناصر مختلفة في العالم الإسلامي، حتى تلك الموجودة خلف حدود قطر. وفي إطار هذه العلاقات وافقت قطر أيضا على منح حق اللجوء السياسي لقادة منظمات متهمة بالتورط في الإرهاب في أماكن كثيرة بأنحاء العالم، ويدعي منتقدوها أنها مستعدة لترقص مع الشيطان من أجل الدفاع عن مصالحها، الأمر الذي قد يجعلها تنقلب في المستقبل إلى سيف ضد قطر.

وهناك نموذج بارز للعلاقات الإشكالية التي تقيمها قطر مع منظمات إسلامية متطرفة، بنظر إسرائيل والغرب، تتمثل في علاقاتها مع حركة حماس الفلسطينية. وهناك تعبير علني مهم عن ذلك عند استقبال الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حركة حماس وقائدها، في قطر في شهر أبريل ١٩٩٨، عندما كان في طريقه لإجراء زيارة

تاريخية إلى طهران، بعد وقت قصير من إطلاق سراحه من السجن في إسرائيل في إطار صفقة مع العاهل الأردني الملك حسين، في أعقاب فشل محاولة اغتيال مدير المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل. وتم استقبال الشيخ ياسين في الدوحة استقبالا رفيع المستوى يحظى به الزعماء الروحانيون، بل وقام أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بزيارة الشيخ ياسين بنفسه في غرفته بفندق «شيراتون الدوحة»، وسط تغطية واسعة من وسائل الإعلام المحلية.

وحظيت العلاقات الطيبة لقطر مع حركة حماس بفرصة للتعبير عن نفسها مرة ثانية في نوفمبر ١٩٩٩، بعد شهور من إغلاق مقر حماس في العاصمة الأردنية عمان وإلقاء القبض على ٤ من قادة الحركة – وكان من بينهم خالد مشعل نفسه والمتحدث باسم الحركة إبراهيم أبو غوشة – حيث تم وضعهم بعدها على متن طائرة قطرية نقلتهم إلى الدوحة، حيث حظوا بحق اللجوء السياسي. وكان القطريون ينظرون إلى استيعاب قادة حماس الأربعة المطرودين باعتباره حلا لمشكلة أردنية، في أعقاب قرار الملك حسين بعد المساح مجددا بأي أنشطة لحركة حماس على الأراضي الأردنية. وجاء ذلك بتنسيق أمني وسياسي أجرته قطر مع الأردن. ومع ذلك، ومن أجل إقامة علاقات مع حماس، كانت قطر مستعدة لدفع الثمن من علاقاتها بالولايات المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، التي لم تنظر بعين الرضا إلى مساعدة المعارضة الإسلامية المناهضة لحكم حركة فتح. وتصرف القطريون على هذا النحو رغم أنهم أدركوا جيدا حساسية هذه الخطوة. ومن أجل توضيح أنه لا ينبغي اعتبار ذلك تشجيعا لأعمال حماس الإرهابية، قال وزير الخارجية القطري، في مقابلة مع قناة الجزيرة: إن الأربعة هم ضيوف على الإمارة، ولكن غير مسموح لهم بممارسة أي أعمال سياسية خلال فترة بقائهم في قطر. وتوطدت علاقات قطر مع

حركة حماس أكثر منذ فوز الحركة في انتخابات السلطة الفلسطينية في ٢٠٠٦. ويدخل اليوم مسؤولو حماس ويخرجون من الدوحة بصورة دائمة وحرية تامة ويمارسون فيها أنشطة سياسية أيضا. بل أن الأمير القطري خصص خدماته أكثر من مرة من أجل محاولة التوسط بين قادة حماس برئاسة إسماعيل هنية، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن).

والسؤال الناتج عن ذلك هو لماذا تحرص قطر، التي تتمتع بصورة دولة عربية براجماتية لها مصالح واضحة مع الغرب، على إقامة قنوات مفتوحة مع حركات إسلامية متطرفة مثل حماس؟ في الحقيقة يكمن جزء من الاجابة في رغبة قطر بأن تحظى بظهور عال على مستوى أنشطتها في الدبلوماسية الشرق أوسطية، وأيضا عن طريق القيام بأعمال الوساطة بين إسرائيل والفلسطينيين، وبين المنشقين الفلسطينيين الرئيسيين، بما فيهم حماس. ولذلك فإن المتحدثين الرسميين القطريين يؤكدون على أنه من أجل دعم الأمن والاستقرار، فإن الموقف الأيديولوجي القطري يقوم على ضرورة الحفاظ على الحوار، حتى مع العناصر المتطرفة في المنطقة، والحفاظ أيضا على علاقات وطيدة مع مختلف الحركات الإسلامية. وتنبع هذه السياسة أيضا من مصالح قطر نفسها، في ضوء وضعها كدولة صغيرة ومكشوفة، وصاحبة موارد طبيعية ضخمة ومستوى دخل للفرد من أعلى المستويات على مستوى العالم، كي تضمن حمايتها الشخصية عن طريق الحفاظ على علاقات وطيدة مع من قد يدبر لها المكائد أو يكيد لها مستقبلا بين الحركات الإسلامية المتطرفة. ويستهدف الأمر أيضا الحفاظ على التوازن في مواجهة العلاقات التي تقيمها قطر مع إسرائيل والنقد الذي يوجه لها من أكثر من عاصمة عربية – من دمشق حتى الرياض – عن استعدادها للتمسك بإجراءات التطبيع حتى في أوقات التراجع والانتكاسات على المسار

السياسي. وهناك مغزى آخر للسياسة القطرية الواعية والقائمة على التوازنات الدقيقة، فهي من جانب تنفتح على العالم الغربي، وتوطد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتقيم علاقات مع إسرائيل، وعلى الجانب الآخر تبذل قصارى جهدها للحفاظ على علاقات وطيدة مع إيران وتبدي استعدادها لمنح اللجوء لقادة منظمات إسلامية متطرفة، يعتبرهم الكثيرون إرهابيين.

إلى جانب العوامل البراجماتية التي تقف وراء سياسة القيادة القطرية، لا يمكن تجاهل دور البعد الديني والثقافي. ففي دولة صاحبة تراث سني وهابي مثل قطر، يلعب الإسلام دورا رئيسيا في التعليم منذ الصغر، وبعد ذلك في كل مراحل حياة الإنسان. فالإسلام يشكل محورا مركزيا في حياة الإنسان، ويمثل مسارا للتحرر من الضغوط السياسية والاجتماعية داخل الدولة، ومركزا للهوية المشتركة بين أناس قد تفرق بينهم هوة عميقة من ناحية المكانة والطبقة والثراء وقدرة التأثير. ولذلك لا ينبغي الاندهاش من الدور المهم المحفوظ للإسلام حتى على المستوى الدولي، من أجل التقارب والتجانس والتعاطف بين عناصر، يفرق بينها الكثير من كل جانب آخر. وشعور التضامن الإسلامي الذي يستشعره الكثيرون يبين مركزية المكون الديني العاطفي في العلاقات الخارجية، والذي يعبر عن نفسه في العلاقات مع دول عربية وإسلامية ومنظمات إسلامية. وظهر التعاطف الديني العميق للكثيرين في قطر مع أهداف المنظمات الإسلامية في صورة جمع التبرعات المالية لصالح هذه المنظمات عن طريق «الدعوة» – صناديق التبرع الإسلامية في المساجد. وبحسب تقارير منشورة بالصحف، فإن مبالغ ضخمة من هذه التبرعات تعرف طريقها على مر السنين إلى أيدي منظمات مختلفة تعمل في أراضي السلطة الفلسطينية، ومن بينها حماس.

ومن هذه الزاوية، فإن العلاقات بين قطر والعالم العربي والإسلامي تشكل إطارا لرؤية علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. فبينما تعتمد العلاقات مع الولايات المتحدة على مصالح قطر الأمنية والاقتصادية، ويهددها الشعور السائد بين الجماهير، تحظى العلاقات الحذرة القائمة مع مختلف اللاعبين في العالم العربي والإسلامي بتأييد الرأي العام والمعتمدين على التراث الحضاري والديني المشترك. وهذا الواقع الذي يحمل في طياته أيضا خطر الانهيار والانزلاق إلى الهاوية، التي لن يكون بوسع القادة السيطرة عليها بالضرورة – كما تحظى نبوءة «الأمة الإسلامية» بتأييد واسع بين الكثيرين من سكان دول المنطقة، الذين ينحازون أيضا لتنظيم «القاعدة». ومع ذلك، ليست هذه صورة ملونة بالأبيض والأسود، ويبرز فيها التنوع التي تربط بين مختلف

الفجوات الموجودة بالهوية في دول الخليج العربي، ففي طرفها الأقصى يقف الإسلاميون، وفي الطرف الثاني تقف القوى الدافعة باتجاه توطيد العلاقات مع الغرب. وينبغي على قادة قطر، بناء على ذلك، أن يبحروا بسفينة سياستهم بحذر نحو شواطئ آمنة – عندما تواجههم عراقيل وتيارات خطرة في صورة تهديدات تحمل أطرا أيديولوجية متطرفة مستوردة من إيران ومدرسة المنظمات الإرهابية المتطرفة. إنها مسيرة معقدة وصعبة. ولكن لا بد منها من أجل توضيح إصرار قطر بشأن الحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة أمام كل لاعبي المنطقة – من إسرائيل وحتى حماس.